

إذا هُدم منزلنا مرة
أخرى، إلى أين نذهب؟



الخطر يتهدد

قرية العقبة
في الضفة الغربية

منظمة العفو
الدولية



خلفية

لم تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء وتطوير أراضيهم في نحو 60 بالمئة من أراضي الضفة الغربية المصنفة على أنها «المنطقة ج» بحسب اتفاقيات أوسلو 1993-1995 (التي أدت إلى إقامة السلطة الفلسطينية). وفي عام 1997، قال ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي لمندوب منظمة العفو الدولية: «إن سياستنا تتمثل في عدم الموافقة على البناء في «المنطقة ج». وقد رُفض أكثر من 94 بالمئة من مجموع طلبات ترخيص البناء في المنطقة ج التي قدمها الفلسطينيون في الفترة من عام 2000 حتى سبتمبر/أيلول 2007. وفي الوقت نفسه، استمرت السلطات الإسرائيلية في بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في هذه المناطق نفسها، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وازدراء لقرارات مجلس الأمن وغيرها من القرارات الدولية. فمُنذ احتلالها الضفة الغربية في عام 1967، أنشأت إسرائيل ما يربو على 150 مستوطنة في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). إن إنشاء هذه المستوطنات يعتبر انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، واتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية.

هدم المنازل - تدمير الحياة

إن مستقبل قرية العقبة في شمال شرق الضفة الغربية المحتلة يعتوره الشك؛ فما برح سكانها يخشون فقدان منازلهم منذ سنوات. إذ أصدر الجيش الإسرائيلي في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم أوامر بهدم 35 منزلاً من أصل 45 منزلاً ومبنى آخر في القرية، من بينها روضة الأطفال والعيادة والمركز النسائي والمسجد. بل صدر أمر بإزالة قسم من الطريق الذي كان المجلس القروي قد قام بتعييده قبل بضعة سنوات.

ويعتبر الجيش الإسرائيلي المنازل وجميع الهياكل الأخرى في القرية «غير قانونية» لأنها أقيمت من دون الحصول على رخص بناء، وهي رخص يستحيل الحصول عليها لأن الجيش الإسرائيلي لا يسمح للفلسطينيين بالبناء على أراضيهم في قرية العقبة أو في معظم الأجزاء الأخرى من أراضي الضفة الغربية.

التهجير القسري

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، أرغم مئات من سكان القرية على مغادرتها، وكان معظمهم من الأزواج

الشباب لأنهم كانوا ممنوعين من البناء فوق أراضيهم.

وثمة تهديد آخر جعل حياة أهالي العقبة صعبة؛ فعلى مدى سنوات، استخدم الجيش الإسرائيلي القرية ساحة للتدريب، وذلك على ما يبدو لأن لأرضنا مشابهة للطبيعة الجغرافية لأرض جنوب لبنان الذي احتلته إسرائيل في الفترة من 1982 إلى 2000. وفي عام 2003، بعد أن قدم أهالي القرية التماساً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، أزال الجيش قاعدته العسكرية من القرية، مع أنه ظل يحتفظ بقواعد أخرى في الجوار.

ومع مرور السنين قُتل العديد من أهالي القرية وأصيب عشرات آخرون بجروح بنيران الجيش الإسرائيلي ونتيجة للأعتدة التي لم تنفجر في حقول القرية.

وقد أُطلقت النار على أحدهم، وهو الحاج سامي رئيس المجلس القروي، وأصيب في ظهره عندما كان عمره 16 عاماً. ومنذ ذلك الوقت وهو قعيد الكرسي المتحرك. وما انفك يناضل بلا كلل أو ملل من أجل القرية، حيث قام بتأمين تمويل دولي، أمكن بواسطته بناء روضة الأطفال والعيادة والمركز النسائي والمسجد وتعبيد الطرق. كما أن ثمة مكتبة ومشغل خياطة قيد الإنشاء حالياً. إن مثل هذه المشاريع هي التي حالت دون اختفاء القرية. إذ أن أكثر من 100 طفل يرتادون الروضة، من بينهم الأطفال الذين يضطرون حالياً للعيش في القرى المجاورة والسفر منها.

أطفال يلعبون في الروضة المدرسية بالعقبة،
إبريل/نيسان 2008.



لقد هُدمت منازل عدة عائلات في القرية في السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، لم يستطع محمد صلاح طالب، وهو أب لثني عشر طفلاً وعمره 70 عاماً، أن يجلس الدموع المترققة في عينيه عندما وصف لمنظمة العفو الدولية كيفية هدم منزله في 23 أبريل/ نيسان 2003:

«جاء الجنود الإسرائيليون على ظهور الدبابات والجرافات وأخرجونا من المنزل... العائلة بأكملها: أنا وزوجتي وأبنائنا وأحفادنا. ثم هدموا المنزل وخربوا خزان الماء. ومنذ ذلك الحين وأنا أعيش في كهف مجاور، بينما أرغم بعض أبنائي على المغادرة إلى قرية أخرى. ولكن أرضنا هنا، ولنا فإنا نعكف الآن على إعادة بناء منزلنا. لقد ولدت هنا، وعشنا في كهف، كما فعل العديد من المزارعين في تلك الأيام، ولكن العالم تغير منذ ذلك الحين. فقد عملت قصارى جهدي طوال حياتي من أجل أطفالتي. وقد تزوجوا الآن وأنجبوا أطفالاً، وهم بحاجة إلى بيوت خاصة بهم. ويحب ألا يُرغموا على مغادرة القرية.»

وقال ابنه أكرم: «عندما هُدم منزلنا، كان أطفالتي صغاراً؛ فقد كان أصغرهم في السادسة من العمر، وولدت ابنتي الصغرى بعد ذلك. لقد انهار عالمنا، وكان الأمر صعباً للغاية. فقد اضطررنا إلى تاجرير شقتنا في قرية أخرى، بينما أقام والدي هنا. لقد تطلبت إعادة بناء منزلنا جهوياً مضمية؛ ولم يكتمل بناؤه بعد. ولكننا نتدبر أمرنا فيه. لا أريد أن أفقد منزلنا مرة أخرى، ولا أريد مغادرته.»

روضة الأطفال وجمعية المرأة الريفية في العقبة، إبريل/ نيسان 2006. ويبدو رئيس المجلس القروي حاج سامي قعيد كرسيه المتحرك في فناء مبنى الجمعية.



محمد صلاح طالب مع أسرته يعيدون بناء منزلهم (فوق). أحفاد محمد صلاح طالب عند مدخل الكهف حيث ذهبت الأسرة للعيش فيه بعد هدم منزلهم في عام 2003 (أعلاه)، مايو/ أيار 2008.



الأمل وانعدام اليقين

في عام 2004، قدمت القرية التماساً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا من أجل إلغاء أوامر الهدم. وفي 17 أبريل/ نيسان 2008، استمعت المحكمة العليا إلى القضية ورفضت الالتماس، قائلة إنها لا تستطيع منح تراخيص لمبان «غير قانونية». وكان الجيش الإسرائيلي قد أبلغ المحكمة بأنه لم يكن يخطط لتنفيذ عمليات هدم في مركز القرية في الوقت الراهن، بيد أن أوامر الهدم لم تُلغ حتى الآن.

إن منطقة مركز القرية التي يتحدث عنها الجيش تحتل نسبة قليلة من مساحة أراضي القرية، وهي تضم مبان عامة أنشئت بتمويل دولي وعدة منازل. غير أن هناك 18 منزلاً تقع خارج هذه المنطقة، وهي عرضة لخطر الهدم أكثر من غيرها. ويخشى أهالي القرية أنه إذا استمر الجيش الإسرائيلي بهدم المنازل وحرمانهم من رخص البناء خارج هذه المنطقة المركزية الصغيرة، فإن القرية لن تكون قابلة للبقاء.



@Amnesty International

لا يضطروا إلى المغادرة عندما يتزوجان. إنه بيت صغير، عبارة عن غرفتين لكل منهما، ولكننا ما كنا نفرغ من بنائه في مايو/أيار 2007، حتى وصلنا أمر الهدم. وإذا هُدم البيت فإن ولديّ لن يتمكنوا من الإقامة في القرية، وسأكون وحيدة تماماً».

قالت شبيخة صبيح، وهي أرملة وأم لعشرة أطفال، لمنظمة العفو الدولية: «أرغم جميع أبنائي الذين تزوجوا على مغادرة العقبة لأنهم لم يكن بمقدورهم المخاطرة في بناء منزل سيتم تدميره لاحقاً. إنني أعاني من المرض ولا يستطيع أبنائي أن يكونوا بقري. حاولت بناء بيت صغير لولديّ الصغيرين كب



@Amnesty International

يقع منزل إيمان جابر، وهي أم لتسعة أطفال، خارج هذه المنطقة، ويقول الجيش الإسرائيلي إنه ربما يُيقف عليه: «كان منزلنا قد هُدم ذات مرة قبل تسع سنوات. وقد أعدينا بنائه وتلقينا مرة أخرى أوامر بهدم المنزل وحظيرة الماعز. فإذا هُدم منزلنا مرة أخرى، إلى أين نذهب؟ لديّ خمس بنات وأربعة أولاد تتراوح أعمارهم بين 19 عاماً وخمسة أعوام. وعندما يكبرون ويكوّنون أسرهم الخاصة، فإنهم سيكونون بحاجة إلى بيوت. ولكن إذا لم يُسمح لهم بالبناء على أرضنا، فإنهم سيرغمون على المغادرة. إنني أعيش دائماً في ظل هذا الكرب».

إيمان جبر وأحد أطفالها في منزلها (أعلاه يميناً). شبيخة صبيح خارج المنزل الذي بنته من أجل أصغر ولديها (أعلاه يساراً)، مايو/أيار 2008. الغلاف الأمامي: جرافة للجيش الإسرائيلي تقوم بهدم المنازل الفلسطينية، مارس/آذار 2008.

بادروا بالتحرك الآن

يرجى إرسال المناشدات إلى:

Ehud Barak
Minister of Defence
Ministry of Defence
37 Kaplan Street, Hakiryia
Tel Aviv 61909, Israel
Fax: +97225305724
Email: minister@mod.gov.il
التحية معالي الوزير

Major General Gadi Shamni
Commander, West Bank
Central Commander Office 64
Military Mail 02367 – IDF
Israel
Fax: +97225305741
التحية سعادة الجنرال

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية إلى:

■ إلغاء جميع أوامر الهدم في العقبة وجميع أوامر الهدم المتعلقة بالمنازل غير المرخصة في «المنطقة ج» من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

■ نقل مسؤولية التخطيط وسياسات البناء ووضع الأنظمة في قرية العقبة وفي بقية أنحاء المنطقة ج من الجيش الإسرائيلي إلى المجتمعات الفلسطينية المحلية.

Amnesty International,
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

رقم الوثيقة: MDE 15/022/2008
يوليو/تموز 2008

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون عضو وموآزر في أكثر من 150 بلداً وإقليماً، يناضلون من أجل حقوق الإنسان.

وتتمثل رؤية المنظمة في عالم يتمتع فيه كل إنسان بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتضطلع المنظمة بالعمل البحثي والنضالي والدعوي والتعبوي من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات أو العقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية.

وتعتمد المنظمة في تمويل عملها على مساهمات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء.



منظمة العفو الدولية